

خصخصة قطاع الصناعة واثارها الاقتصادية والاجتماعية على مدينة عدن (The Privatization of the industrial Sector and its Economic and Social Effects on the City of Aden)

أ.مشارك.د. عبدالقوي محمد صالح الصلح¹، أ.مشارك.د. مجدولين محمد عبده سعيد²
Abdukawi Mohamed Saleh Alsleh¹, Magdoleen Mohamed Abdo Saeed²

¹ جامعة عدن- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، slkawis2018@gmail.com

² جامعة عدن- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، smagdoleen0@gmail.com

تاريخ النشر: 31/ 12/ 2022

تاريخ القبول: 16/ 12/ 2022

تاريخ الاستلام: 15/ 11/ 2022

ملخص:

تعد الخصخصة من الظواهر الاقتصادية التي حظيت بجدل كبير من الباحثين والكتاب وحتى الدول، وعقدت الكثير من الندوات والمؤتمرات العلمية التي ناقشت إشكالية الخصخصة من نواحي عدة، غير أن هناك ما يشبه الاجماع بأن الهدف من الخصخصة هو تحسين أداء المنظمات التي كانت هدفاً للخصخصة. وقد تعددت أساليب تطبيق الخصخصة بحسب ظروف منظمات الاعمال والدول التي نفذت فيها قد نجحت بعض الدول في تحقيق هدفها من عملية الخصخصة وتعثرت في دول أخرى. في اليمن بدأت خصخصة القطاع العام بعد حرب 1994م، ولأن القطاع الصناعي يتركز في الجنوب (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقاً) في محافظة عدن فقد تم اخضاع عدد كبير من المصانع لعملية الخصخصة غير أن الطريقة التي تمت بها عملية الخصخصة لم تؤدي الى تحسين أداء المصانع التي خضعت للخصخصة بقدر ماتم تصفية تلك المصانع على النحو الذي ادي الى انهاء الشخصية الاعتبارية لتلك المصانع والتصرف بأصولها بطرق لا تمت بصلة الى أدنى معايير الخصخصة الرشيدة.

الكلمات المفتاحية: الخصخصة، الصناعة، القطاع العام، القطاع الخاص، المصانع، الاثار الاقتصادية، مستقبل الصناعة

تصنيفات JEL: A62, M70, S 83

Abstract:

Privatization is an economic phenomenon that has received great controversy from researchers and writers, even among countries. Many seminars and scientific conferences were held that discussed the problem of privatization from several aspects. However, there is almost a consensus that the goal of privatization is to improve the performance of organizations that were the target of privatization.

The methods of applying privatization varied according to the circumstances of business organizations and the countries in which it was implemented. Some countries succeeded in achieving their goal of privatization, and others stumbled.

In Yemen, the privatization of the public sector began after the 1994 war. Because the industrial sector is concentrated in the south (the former People's Democratic Republic of Yemen), in the governorate of Aden, a large number of factories have been subjected to the privatization process. However, the manner in which the privatization process was carried out did not improve the performance of the factories that were subject to privatization as much as those factories were liquidated in a manner that led to them being the legal personality of those factories. And dispose of its assets in ways that are not related to the minimum standards of rational privatization.

Keywords: privatization, industry, public sector, private sector, economic effects, future of industry.

Codes de classification de Jel: A 62, M 70, S 83.

1- مقدمة:

تعلمنا تجارب التنمية الصناعية إن الصناعة هي القطاع الأهم الذي تعتمد عليه بقية القطاعات في تنميتها والعبور بها نحو مستقبل يكون من الممكن فيه تجنب الازمات الاقتصادية وحتى السياسية التي عصفت وتعصف بكثير من الدول فالصناعة لا تعني مجرد مدخلات ومخرجات، بل تعني فيما تعنيه بناء المهارات والقدرات الإبداعية التي اعتمدت عليها بلدان العالم المتقدمة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وبهذا الصدد سوف نحاول في هذه البحث أن نبث تجربة الصناعة في اليمن الديمقراطي قبل وحدة عام 1990م وحتى قبل استقلال الجنوب من الاستعمار البريطاني، كما ستعرض اثار خصخصة قطاع الصناعة في مدينة عدن بعد حرب 1994م وما نجم عن الخصخصة من آثار اقتصادية واجتماعية مريرة حيث كانت مدينة عدن الأكثر تضرراً. وبعد قراءة واقع الصناعة في مدينة عدن الراهن وسنحاول بحث إمكانات وضع آفاق ومتطلبات تطوير قطاع الصناعة في مدينة عدن.

أهمية البحث:

تتلخص أهمية البحث في دراسة وتحليل الخصخصة التي أدت الى تدمير قطاع الصناعة الذي بني على مدى عقود في مدينة عدن واثارها الاقتصادية والاجتماعية.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في السؤالين التاليين:

- ما الدور الذي لعبته الصناعة في تطور مدينة عدن بعد الاستقلال.
- كيف اثرت الخصخصة في تدمير النشاط الصناعي في مدينة عدن.

أهداف البحث: تتمثل اهداف البحث في الاتي:

- دراسة الأهمية الاقتصادية لقطاع الصناعة للفترة 1971م- 1990م.
- دراسة أثر سياسيات الخصخصة التي أتت على الصناعة في مدينة عدن.
- دراسة مساهمة قطاع الصناعة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2008م-2020م.
- ابراز الاثار الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن خصخصة قطاع الصناعة في مدينة عدن.

فرضية البحث:

انطلق البحث من فرضية مفادها أن منافع الخصخصة في مدينة عدن لم تحقق بشكل صحيح ولم تراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلد مما صاحب عملية الخصخصة كلف اقتصادية واجتماعية.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وبالإضافة الى المنهج التاريخي في تحليل الخصخصة واثارها. الحدود الزمنية: تمثلت في الفترة من 1971م -2020م. الحدود المكانية: تمثلت في دراسة الخصخصة في مدينة عدن.

هيكلية البحث:

وعلى وفق ما تقدم يمكن تقسيم البحث الى اربعة مباحث هي:

المبحث الأول: المفاهيم النظرية للخصخصة.

المبحث الثاني: الصناعة قبل وبعد نيل الاستقلال من الاستعمار البريطاني في عدن.

المبحث الثالث: خصخصة مصانع القطاع العام واثارها الاقتصادية والاجتماعية في عدن.

المبحث الرابع: متطلبات إعادة بناء الصناعة في عدن.

ونختم البحث بأهم النتائج والتوصيات.

2- المفاهيم النظرية للخصخصة

أ- الخصخصة مفهومها وأهدافها.

لقد ظهرت مصطلحات عديدة للتعبير عن تحويل الملكية منها الخصخصة والتخصيص والاستخصاص والتخصيصية ولكن أكثر هذه المصطلحات استخداما هو تعبير الخصخصة وهو المستخدم في البحث. ووفقا لذلك تعددت تعريف الخصخصة وقد قيل في معنى الخصخصة " تأجير منشآت القطاع العام للقطاع الخاص واحتفاظ الدولة بملكيته وتقاسم الأرباح بين المستأجر والدولة ذات العلاقة " (رمزي، 1999م، ص 105). كما يعرفها البعض على أنها " تحويل ملكية المنشآت العامة الى اطراف أخرى تقوم بإدارتها وفقا لمبادئ قطاع الاعمال الخاص " (عبدالقادر، 1999م ص 102) .

كما أشار البعض الى إن الخصخصة " تستهدف الكفاءة في الإدارة وتشغيل المشروعات العامة اعتماداً على آليات السوق". (ستيف، 1990م، ص 90).

كما ينظر اليها بانها "تحويل جزئي أو كلي لمؤسسة إنتاجية أو خدمية كانت تملكها الدولة من القطاع العام الى القطاع الخاص" (الاسكوا، 1997، ص 23).

وتعريف اخر يشير بانها "ليست مجرد انتقال أسلوب الإدارة الاقتصادية الى أسلوب آخر بل إنها عملية سياسية اجتماعية معقدة وينبغي أن يتوافر الاقتناع العام بسلامة الإجراءات وصحتها وانها لا تهدف إلى محاباة أو تحيز فضلا عن ضرورة اعتبارات الكفاية وتوفير أسباب التقدم الاقتصادي" (حازم، 1999م، ص 130).

كما يرى البعض بانها "تحويل ملكية المؤسسات العامة الى القطاع الخاص وفق آليات معينة" (عبد الوهاب، 2000م، ص 331)

من التعاريف السابقة نستخلص الى ان الخصخصة تتمثل في تحويل عدد من القطاعات الاقتصادية المملوكة للقطاع العام الى القطاع الخاص بغرض تشغيلها وادارتها وتحسين الإنتاجية بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أهداف الخصخصة: إن الخصخصة عملية معقدة ولها ابعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية والهدف منها تحقيق النجاح في الأداء الاقتصادي، يمكن حصر أهداف الخصخصة كما يلي: (عبد السلام، 2006، ص 16)

1- إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وانسحاب الدولة تدريجيا من بعض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.

2- التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشآت الاقتصادية التي أصيبت بالعسر المالي وتكريس موارده لدعم قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة، والاهتمام بالبنية الأساسية والمنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية.

3- تطوير السوق المالية وتنشيطها وإدخال الحركية على راس مال الشركات بقصد تطويرها وتنمية قدرتها الإنتاجية.

4- خلق مناخ الاستثمار المناسب وتشجيع الاستثمار المحلي لاجتذاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية.

ب- أساليب الخصخصة.

هناك خمسة أنماط رئيسة لزيادة مشاركة القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية بشكل عام في المنشآت

الحكومية على وجه الخصوص ويمكن تلخيصها بما يأتي: (سمير، وآخرون، 2011م، ص 76)

1- التخلي عن الملكية: وهو قيام الحكومة ببيع كامل الأصول التي يملكها القطاع العام أو جانب منها إلى القطاع الخاص.

2- إبرام عقود الامتياز: يتمثل في قيام الحكومة بمنح حقوق محددة لمستثمر في القطاع الخاص دون غيره، لتوفير خدمة معينة وفق شروط ومدة متفق عليها. ويطبق هذا النمط من الخصخصة في الأغلب على مشروعات البنى التحتية.

3- إبرام عقود التأجير: يتمثل في قيام الحكومة بتأجير إحدى المنشآت أو المشروعات التابعة لها إلى القطاع الخاص في مقابل إيجار معين ووفق شروط ومدة متفق عليها، ويمثل أيضاً أحد الأنماط المستخدمة لخصخصة المرافق العامة كالموانئ والمطارات والجسور والطرق السريعة وغيرها من المرافق العامة.

4- إبرام عقود الإدارة: وهو قيام الحكومة بإبرام عقود مباشرة مع القطاع الخاص لإدارة إحدى المنشآت العامة وفق شروط ومدة محددة وفي العادة يتم اختيار شركات ومؤسسات متخصصة لها باع في إدارة منشآت مشابهة. يمنح هذا النمط من التعاقد الجهة المتعاقدة حقوق الإدارة فحسب في حين يبقى القطاع العام مسؤولاً عن تمويل النفقات التشغيلية والاستثمارية للمنشأة. وتتمثل منفعة الجهة المتعاقدة في هذا النوع من العقود في تلقيها رسوماً معينة لقاء إدارتها المنشأة العامة من دون تحملها المخاطر التجارية.

5- إبرام عقود الخدمات: وهي صيغة مقارنة لصيغة عقود الإدارة إلا أن دور القطاع الخاص في الإدارة والتشغيل محدود ويقتصر على تقديم أو إدارة خدمة معينة تدرج ضمن الخدمات التي تقدمها المنشأة أو حتى تلك التي تتطلبها أعمالها التشغيلية ويتحدد دور القطاع الخاص وفق هذا النمط ونطاق مسؤولياته استناداً إلى العقود والاتفاقات الخاصة التي يتم إبرامها في هذا السياق.

مما سبق نجد ان هناك العديد من الأساليب في تطبيق سياسة الخصخصة الا أن هذا يتوقف على سياسات الدول ذات العلاقة التي تعمل على مشاركة القطاع الخاص. وفي الدول النامية يمكن رصد العديد من المشكلات التي تكتنف عملية الخصخصة منها: (www.marefa.org 2022/6/28 م موقع المعرفة).

1- قد لا تقوم الخصخصة في مناخ قانوني سليم، حيث تفقد أساسها الدستوري كما تفقد القواعد الناظمة لهذه العمليات مما يطبعها بطابع العشوائية والارتجال.

2- ينقص عمليات الخصخصة في هذه الدول الشفافية والوضوح، حيث يلفها الفساد والغموض، ويتسم تنفيذها بانعدام قواعد الكفاية والعدل.

3- مازال ينظر إلى الخصخصة في الدول النامية بعين الريبة والشك، بوصفها أسلوباً اقتصادياً مفروضاً من قبل قوى اقتصادية، وسياسية خارجية.

إن اجراءات الخصخصة تتطلب أن يتوافر الشعور العام بان اختيار الشركات والمشروعات العامة التي تتعرض للبيع يتم وفقاً لمعايير اقتصادية سليمة وليس حماية لمصالح خاصة او فئوية. وبالمثل فإن عمليات التقييم لابد وأن تتم بأكبر قدر من العدالة والانصاف، بحيث لا تبدوا الدولة وكأنها توزع هدايا او هبات على أطراف أو قطاعات بعينها. وينطبق نفس الشيء بالنسبة لتوقيت عمليات البيع ونوع التسهيلات المالية التي يمكن أن تقدم للمشتريين. (حازم، 1999م، ص 125).

3- الصناعة قبل وبعد نيل الاستقلال من الاستعمار البريطاني في مدينة عدن

سوف يتم تناول الصناعة قبل وبعد الاستقلال في مطلبين:

أ- الصناعة في عدن قبل الاستقلال من الاستعمار البريطاني

بالرغم من تزامن فترة احتلال بريطانيا لعدن مع انطلاق الثورة الصناعية في أوروبا والتي مثلت بريطانيا فيها قاطرة التطور الصناعي الذي شهده العالم في تلك الفترة، وامتداد احتلال بريطانيا لعدن طول فترة التطور الصناعي الهائل الذي شهدته الدول الصناعية إلا أن بريطانيا العظمى تعمدت أن تبقى عدن وكل جغرافيا الجنوب في حالة من التخلف العلمي والتنموي باستثناء صناعة تكرير النفط التي أنشأت في العام 1952م لخدمة إدارة الاحتلال وحاجته الملحة لوجود شركة مصافي عدن لتكرير النفط وخاصة بعد تأميم السلطات السودانية للمصفاة التي كانت قائمة في السودان في العام 1951م ، ما عدى ذلك اتسمت الصناعة في عدن بالتخلف الشديد واقتصرت على بعض المعامل اليدوية المختلفة من الناحية التقنية ، يحدث ذلك الحرمان لعدن رغم موقعها الاستراتيجي الهام وامتلاكها لميناء عدن الحر الذي كان يحتل المرتبة الثالثة على المستوى العالمي.

ويمكن فهم المستوى الضعيف للبنية الصناعية في الجنوب في فترة الستينات من القرن العشرين من خلال الأهمية النسبية التي احتلتها شركة مصافي عدن (B.P) من الإنتاج الصناعي وعدد العاملين في الصناعة خلال فترة ما قبل استقلال عدن من الاحتلال البريطاني، اذ مثلت حوالي 95% من اجمالي قيمة الناتج الصناعي وحوالي 97% من اجمالي الناتج الصناعي للصناعات التحويلية وحوالي 20% من اجمالي العمال في قطاع الصناعة حينذاك.

وقد وجدت خلال تلك الفترة عدد من المصانع الصغيرة التي تدخل في اطار الصناعة التحويلية وعددها 8 مصانع هي: (المياه الغازية، مصنع منتجات الالبان، مصنع الصابون، مصنع اوعية الالمنيوم، مصنع البلاط، مصنع قوالب الاسمنت، مصنع عصير السمس، ومطاحن الغلال) والتي اتسمت منتجاتها بانها منتجات ثانوية قياساً بحاجة السكان من السلع الضرورية والغذائية التي كانت تلبى عبر الاستيراد، فضلاً عن ان تلك المصانع كانت ضعيفة الإنتاجية بسبب تقادم آلاتها ، وتعود ملكيتها في الغالب لملاك أجنبى ولم تستوعب من العمالة سوى (631) عامل .

اما الصناعة الاستخراجية فقد اقتصر على صناعة الملح بصورتها البدائية والتي بلغ انتاجها في عام 1966م من الملح غير المكرر حوالي 75 ألف طن فيما بلغت قيمة انتاج عشية الاستقلال حوالي 50 جنيه إسترليني ولم يزد عدد عمالها عن 125 عامل.

اما صناعة البناء فقد شهدت ازدهاراً ملحوظاً خلال فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين بسبب توسع القاعدة العسكرية البريطانية في عدن، وهو امر يمكن التدليل عليه من خلال زيادة عدد المشتغلين في صناعة البناء من 1900 عام 1947م الى حوالي 12,700 عام 1965م. (هزاع، 1978، ص52)

اما توليد الكهرباء فقد عرفت عدن الكهرباء في العام 1926م عندما أنشأت سلطات الاحتلال البريطاني محطة بخارية في منطقة حجير بطاقة 3 ميغاوات وتتابع انشاء محطات توليد الكهرباء لتصل اجمالي الطاقة المركبة عشية الاستقلال الوطني في 30 نوفمبر 1967م حوالي 64.5 ميغاوات منها 34 ميغاوات طاقة فعلية. (وزارة الثقافة والاعلام، 1987، ص57)

ب- الصناعة في عدن بعد الاستقلال من الاستعمار البريطاني

في ضوء استعراضنا المختصر عن حالة الصناعة قبل استقلال الجنوب من الاحتلال البريطاني، عرفنا ان الصناعة خلال تلك الفترة لم تشهد تطوراً يستحق التوقف عنده فقد كانت باستثناء مصافي عدن عبارة عن مجموعة معامل محدودة التأثير في انتاج السلع الضرورية للسكان، وهو الامر الذي يعني ان دولة الجنوب (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) الوليدة ورثت قطاع صناعي متواضع ولا يمكن التعويل عليه لانطلاق التنمية الصناعية التي تحتاجها البلد.

وهكذا بدأت عملية التنمية الصناعية من نقطة الصفر، ولأن الدولة الوليدة اعتمدت التخطيط المركزي كطريقة لإدارة البناء التنموي فقد شهدت خطط التنمية التي بدأت في العام (1971م/1972م) وطوال فترة حياة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي استمرت حتى عام 1990م تحققت إنجازات مهمة في مجال التنمية الصناعية.

وسوف نعتد مؤشرات خطط التنمية الاربعة لإجراء تحليل عن تطور الصناعة خلال الفترة 1971م وحتى عام 1990م من القرن العشرين، باستخدام مؤشرات التوظيفات الاستثمارية التي وجهت لتنمية قطاع الصناعة وعدد المصانع التي أنشأت خلال تلك الفترة، وتطور حجم الإنتاج الصناعي واهميته من الناتج المحلي الإجمالي والعمالة التي عملت في قطاع الصناعة خلال تلك الفترة.

وكانت خطط التنمية الاقتصادية تستهدف إحلال الواردات والتركيز على الصناعات لإنتاج السلع التي تتوفر موادها الخام من المصادر المحلية (مواد الخام المحلية).

وسنعرض في الجدولين التاليين بيانات عن تطور قطاع الصناعة في عدن خلال الفترة (1971م-1990م)

أولاً: المنشآت الصناعية وعدد العاملين في مدينة عدن:

جدول رقم (1) يوضح توزيعات عدد المنشآت الصناعية والعاملين حسب القطاعات للأعوام (1971م-1990م)

البيان	التوظيفات الاستثمارية المنفذة للصناعة (مليون دينار)	معدل النمو %	عدد المنشآت الصناعية حسب القطاعات						عدد العاملين حسب القطاعات					
			العام	المختلط	الخاص	التعاوني	الإجمالي	معدل النمو %	العام	المختلط	الخاص	التعاوني	الإجمالي	معدل النمو %
1971م	4,0	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
1975م	12,1	212.5	21	4	12	2	39	---	4411	390	1019	86	5906	---
1980م	17,0	41.7	28	8	15	2	53	35.9	9995	931	332	129	11387	92.8
1985م	22,6	32.9	33	10	18	8	69	30.2	10556	1183	376	848	12963	13.8
1987م	57,8	155.8	38	10	19	5	72	3.4	12361	1217	365	442	14385	11.0
1990م	----	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتب الإحصاء السنوي، عدن، للأعوام (1975م، 1980م، 1985م، 1987م) الصادرة في الأعوام (1976م، 1981م، 1986م، 1988م).

(--) لم تتوفر بيانات.

من الجدول رقم (1) يمكننا أن نلاحظ الآتي :

- إن الصناعة في اليمن الديمقراطي شهدت تطوراً متسارعاً، حيث بلغت عدد المنشآت الصناعية (بحسب القطاعات: العام والمختلط والتعاوني والخاص في العام 1975م) 39 منشأة صناعية وهي زيادة كبيرة إذا ما قورنت بعدد المنشآت الصناعية عشية الاستقلال الوطني حيث لم تزد حينها عن 9 منشآت صناعية ، بينما زاد عدد العاملين من حوالي 700 عام 1967م إلى حوالي 5906 عام 1975م جاء ذلك بسبب نمو التوظيفات الاستثمارية التي رصدت 4 مليون دينار عام 1971م، الأمر الذي يعني أن وتأثير التنمية الصناعية سادت على نحو سريع .

- وفي العام 1980م زادت عدد المنشآت الصناعية إلى 53 منشأة وبمعدل نمو إيجابي بلغ حوالي 35.9% وازداد عدد العاملين في نفس العام إلى 11387 عاملاً وبمعدل نمو بلغ 92.8% بالمقارنة مع العام 1975م جاء ذلك نتيجة الاستثمارات التي بلغت 12,1 مليون دينار ، كما ازدادت التوظيفات الاستثمارية في عام 1980م لتصل إلى 17 مليون دينار بنسبة نمو بلغت 41.7% مقارنة بعام 1975م ، وقد زادت عدد المنشآت الصناعية في العام 1985م إلى 69 منشأة بمعدل نمو بلغ حوالي 30.2% مقارنة بعام 1980م وادت تلك الزيادة في عدد المنشآت الصناعية إلى زيادة عدد العمال في قطاع الصناعة إلى 12963 عاملاً بنسبة نمو بلغت 13.8% مقارنة بعام 1980م ، وقد جاءت الزيادات في عدد المنشآت الصناعية وعدد العاملين نتيجة للتوظيفات الاستثمارية التي رصدت لتنمية القطاع الصناعي والتي بلغت 17 مليون دينار.

- وفي عام 1985م بلغ حجم التوظيفات الاستثمارية لتنمية قطاع الصناعة حوالي 22,9 مليون دينار بمعدل زيادة قدرها حوالي 32.9% عن عام 1980م وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد المنشآت الصناعية إلى 72 منشأة في عام

1987م بمعدل نمو 3.4% مقارنة بعام 1985م ، في حين ارتفع عدد العاملين الى حوالي 14385 عامل بنسبة نمو 11% .

- وقد زادت التوظيفات الاستثمارية في عام 1987م لتبلغ حوالي 57,8 مليون دينار ولم تتوفر بيانات عن الزيادة في عدد المنشآت وعدد العاملين للأعوام (1988م، 1989م).
- ويلاحظ من العرض السابق ان قطاع الصناعة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية قد حقق نهوضاً متسارعاً عبر خطط التنمية الاقتصادية التي نفذت خلال الفترة محل الدراسة الامر الذي يعني ان السلطة السياسية في اليمن الديمقراطية قد اولت اهتماماً نسبياً جدياً بقطاع الصناعة من واقع الوعي بأهمية قطاع الصناعة في التنمية الشاملة للبلد.

ثانياً: الإنتاج الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في عدن:

اما فيما يتعلق بالإنتاج الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي فسوق نستعرضه من خلال الجدول رقم (2).
جدول رقم (2) يوضح مساهمة الإنتاج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1971م-1990م)
بالا سعار الجارية. (ألف دينار)

السنة	البيان	قيمة الإنتاج الصناعي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإنتاج الصناعي الى الناتج المحلي %
1971م		26	156	17.0
1975م		15,389	99,896	15.4
1980م		59,594	247,020	24.1
1985م		99,856	370,200	27.0
1987م		100,661	361,742	27.8
1990م		----	-----	----

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء في كتب الإحصاء السنوي، عدن، للأعوام (1975م، 1980م، 1985م، 1987م) الصادرة في الأعوام (1976م، 1981م، 1986م، 1988م).

(--) لم تتوفر بيانات.

يتضح من الجدول رقم (2) الآتي:

- إن مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي قد شهد نمواً تصاعدياً متقارباً خلال فترة الدراسة ، وفيما بلغت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في العام 1971م حوالي 17% بلغت تلك النسبة حوالي 15.4% في عام 1975م ، غير أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في عام 1980م ارتفعت الى حوالي 24% وزادت هذه النسبة في عام 1985م الى 27% ، فيما بلغت في عام 1987م حوالي 27.8% . ذلك يعني ان النمو في الإنتاج الصناعي تصاعد خلال فترة الدراسة رغم وجود بعض المصانع التي كانت تقدم إنتاجية اقل.
- من خلال العرض الموجز لمؤشرات التنمية الصناعية في الجنوب في فترة ما قبل عام 1990م وهي السنة التي دخلت فيها دولة اليمن الديمقراطي مع دولة الجمهورية العربية اليمنية في وحدة اندماجية كاملة وبالنظر الى بيانات الجدولين (2،1) وما تلاها من توصيف لحركة المؤشرات نستطيع القول ان الصناعة في الجنوب قد شهدت نمواً مطرداً خلال سنوات الخطط الاقتصادية الأربع التي نفذت خلال الفترة (1973/71م) وحتى عام 1987م وعبرت عن نجاح دولة اليمن الديمقراطي في تحقيق تنمية صناعية مقبولة رغم انها كانت دولة راعية وتقدم خدمات التعليم والطبيب وتدعم السلع الغذائية الرئيسية وصولاً الى تحمل أعباء قطاعات عدة ابرزها الزراعة وبعض المنشآت

الصناعية وهو امر املته مهمة تطبيق حد ادنى من العدالة في توزيع الدخل لكل شرائح المجتمع فضلاً عن تكاليف الدفاع والأمن والتسليح...الخ في ظل محدودية الموارد.

ورغم الأعباء التنموية والاجتماعية التي رعتها الدولة فقد استطاعت أن تحقق نوع من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني خالية من كل ضروب الفساد والمحسوبية، ورغم نتيجة دورات الدم التي حدثت في الجنوب إلا أن دولة القانون مثلت قاسماً مشتركاً ونمط حياة لدولة وشعب الجنوب حينذاك اذ لم يكن من المسموح سياسياً ومجتمعياً ان تؤدي الخلافات السياسية الى خسارة دولة القانون.

4- خصخصة مصانع القطاع العام واثارها الاقتصادية والاجتماعية في مدينة عدن

تعددت الأفكار التي تناولت الخصخصة كما رأينا سابقاً، غير أن المتتبع لسياسات الخصخصة التي طبقت على مؤسسات عدن الصناعية اتبعت نظرياً كل صيغ الخصخصة إلا انها في التطبيق اتبعت صيغة واحدة تمثلت في تصفية وبيع المؤسسات الصناعية العامة تحت مبررات فشلها وعدم قدرتها على تصحيح أوضاعها رغم ان بعض المصانع كانت ناجحة ولا تواجه أي مشكلات تستدعي خصخصتها عن طريق التصفية على النحو الذي حدث مع المؤسسة العامة للصناعات المطاطية التي تعرضت للإهمال والافشال المتعمد الى ان أصبحت في عداد المؤسسات الفاشلة وكذلك المؤسسة العامة للملح والمؤسسة العامة للنجارة اللتين انتقلت ملكيتهما الى المؤسسة الاقتصادية اليمنية وكذلك المؤسسة العامة للمطاحن وشركة التجارة الداخلية والخارجية اللتين آلتا الى ملكية المؤسسة الاقتصادية اليمنية ايضاً. وبعيداً عن التفاصيل فقد شابت عمليات الخصخصة التي خضعت لها المؤسسات الصناعية العامة في عدن الكثير من الغموض وأصبحت تظهر على أراضيها وحدات سكنية لا يعلم أحد لمن تعود ملكيتها.

أ- تصفية مصانع القطاع العام في عدن.

وسوف نعرض لاحقاً الطريقة التي خُصِّصَتْ بها مصانع القطاع العام في عدن وفق ما سمحت به البيانات المتوفرة عبر الإشارة الى بعض النماذج التي صفيت عبرها المنظمات الصناعية العامة من واقع البيانات التي توفرت لدينا على النحو التالي: - (مكتب وزارة الصناعة والتجارة، 1997م، ص 1-6)

1- مصنع الزيوت النباتية

وفقاً للقرار الوزاري رقم (49) لعام 1997م بشأن تشكيل لجنة تصفية مصنع الزيوت النباتية وتتكون اللجنة من عدد من الكوادر من مكتب وزارة الصناعة، ووزارة المالية، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عدن فقد تم توقيع عقد خصخصة المصنع بتاريخ 2 أغسطس 1997م مع المستثمر صالح سالم بأثواب عن طريق بيع آلات ومعدات المصنع بقيمة (64) مليون ريال وتأجير ارضية المصنع التي بلغت مساحتها (44080) متر مربع بسعر (40) ريال للمتر المربع سنوياً، على ان يقوم المستثمر بإنشاء المشروع الصناعي او التجاري الذي يراه مناسباً. وقام المستثمر بتنفيذ بنود العقد الموقع مع وزارة الصناعة وكما يلي: -

أ- انشاء مصنع جديد للتبوغ بطاقة انتاجية تقدر بنحو (1620) طن/سنة، وبكلفة استثمارية بلغت حوالي عشرة مليون دولار، واستيعاب عمالة جديدة في المصنع بلغت (60) عامل.

ب- انشاء مصنع سنوكريم لإنتاج الآيس كريم بطاقة انتاجية (12000) كرتون سنوياً، وبكلفة استثمارية تقدر بنحو مليون دولار، واستيعاب (45) عامل في المصنع الجديد.

ج- اقامة مصنع زبادي بكلفة استثمارية قدرت بـ (3,5) مليون دولار، واستيعاب عمالة جديدة بعدد (54) عامل.

وحالة الخصخصة المذكورة هي الوحيدة التي نجم عنها استثمار بديل للمصنع الذي جرت تصفيته وفرص عمل بلغت (159) عامل.

2- مصنع الاحذية الجلدية

وفقاً للقرار الوزاري رقم (80) لعام 1997م بشأن تشكيل لجنة لتصفية وفق العقد الذي تم توقيعه في 30/سبتمبر/1998م مع المستثمر يوسف عبد الودود سعيد وعلى النحو الآتي ذكره:

- بيع آلات ومعدات المصنع واصوله المنقولة للمستثمر المذكور بقيمة (12) مليون ريال.
- تأجير مساحة المصنع البالغة مساحتها (6000) متر مربع لنفس المستثمر بـ (40) ريال للمتر المربع سنوياً ولمدة ثلاثين عاماً قابلة للتجديد.
- وقد نص العقد الموقع مع المستثمر المذكور بتاريخ 28\9\1997م على إلزام المستثمر بإقامة مشروع صناعي او تجاري اعتباراً من 1 يناير 1998م واستيعاب 15 عامل من عمالة المصنع البالغ عددها 103 عامل وعاملة، وتم احوالة العمالة المتبقية وعددها 88 عامل الى الخدمة المدنية.
- وعند تقييم مدى التزام المستثمر بشروط العقد، اتضح وفق تقارير اللجنة المختصة بأن المستثمر لم يقيم بإنشاء اي مشروع صناعي او تجاري وعدم منح العمالة المحالة اليه حقوقهم من الزيادات في الرواتب والعلاوات واقساط التأمين. ولم تتخذ اي اجراءات بحق المستثمر من قبل الجهات ذات العلاقة والمتمثلة في وزارة الصناعة واللجنة الفنية للخصخصة.

3- مصنع الشهداء للملابس

تم توقيع عقد تصفية المصنع في 30/ سبتمبر/ 1997م وفقاً للقرار الوزاري رقم (79) لعام 1997م وقد نص العقد على الآتي:

- بيع الآلات والمعدات والاصول المنقولة للمستثمر يوسف عبد الودود سعيد بقيمة (5) مليون ريال.
- تأجير المستثمر ارضية مساحتها (2000) متر مربع التي تقع خلف مصنع الزيوت النباتية بسعر (40) ريال للمتر المربع سنوياً ولمدة ثلاثون عاماً قابلة للتجديد.
- وعلى المستثمر اقامة مشروع صناعي او تجاري ابتداء من 1 يناير 1998م.
- استيعاب (10) عمال من أصل 116 عامل واحالة بقية العاملين وعددهم 106 عامل الى الخدمة المدنية.
- وعند تقييم مدى التزام المستثمر المذكور بنصوص العقد اتضح انه لم يقيم بإنشاء اي مشروع صناعي او تجاري ولم يمنح العمالة المحالة اليه الحقوق التي نص عليها العقد.
- ولم تتخذ اي اجراءات بحق المستثمر جراء عدم التزامه بتنفيذ العقد كما لم يعرف مصير الارض التي منحت له بالإيجار.

4- تعاونية الصناعات الجلدية

تم توقيع العقد مع المستثمر يوسف عبد الودود سعيد في تاريخ 29 سبتمبر 1997م وفقاً للقرار الوزاري رقم (81) لعام 1997م بشأن تشكيل لجنة تصفية تعاونية الصناعات الجلدية، ولقد نص العقد على ما يلي:

- بيع الآلات والمعدات والاصول المنقولة للمستثمر يوسف عبد الودود بمبلغ قدرة (4) مليون ريال.
- تأجير ارض مساحتها (10) ألف متر مربع تقع خلف مصنع الزيوت النباتية بسعر (40) ريال للمتر المربع سنوياً ولمدة ثلاثون عاماً قابلة للتجديد.
- تشغيل خمسة عمال من قبل المستثمر احويل ثلاثة منهم للمعاش وتبقى عاملين من اصل 79 عامل.
- إلزام المستثمر بإقامة مشروع صناعي او تجاري على الارض التي تمت تأجيرها له.

- احوالة العمال المتبقين وعددهم 74 عامل الى الخدمة المدنية.

وعند تقييم مدى تنفيذ المستثمر للعقد اتضح ان المستثمر لم يعمل على انشاء اي مشروع على الارض التي اجرت له وعدم منح العمال المحليين له وفق العقد اي حقوق من تلك التي حصل عليها نظرائهم كالزيادة في الرواتب والعلاوات، كما لم يلتزم المستثمر بتسديد اقساط تامين العمال المنصوص عليها بالعقد، ولم تتخذ اي اجراءات بحق المستثمر جراء عدم التزامه بتنفيذ العقد كما لم يعرف مصير الارض التي تم تأجيرها له.

5- المخبز الشعبي (المعلا)

بناء على القرار الوزاري رقم (82) لعام 1997 بشأن تشكيل لجنة تصفية المخبز الشعبي تم توقيع العقد في تاريخ 9 اكتوبر 1997م مع شركة الخير التجارية لصاحبها محمد شائف ضبعان وقد نص العقد على ما يلي :

- بيع الآلات والمعدات والمنشآت والاصول المنقولة التابعة للمخبز الشعبي بقيمة (16) مليون ريال لشركة الخير التجارية.

- تأجير ارضية المخبز لشركة الخير التجارية لمدة خمسون عاماً بـ (50) ريال يماني للمتر المربع.

- إلزام المستثمر بإقامة المشروع الذي يراه مناسباً، واستيعاب عاملين من عمال المخبز مع دفع جميع مستحقاتهما التي تقرها القوانين اليمنية.

ولم ينفذ المستثمر بنصوص العقد رغم مطالبة وزارة الصناعة ممثلة بمكتب الصناعة عدن له بتنفيذ بنود العقد والشروع في الاستثمار على الارض التي اجرت له لثلاث مرات وعبر ثلاث رسائل مؤرخة في 9 مارس 1999م ، 30 اغسطس 1999م، 10 اكتوبر 2000م ، وبدلاً من ذلك قام مكتب الصناعة عدن بمخاطبة السجل العقاري بتوثيق الارض باسم شركة الخير وتوقف الامر عند هذا الخطاب.

6- منح جزء من ارضية مصنع الزيوت النباتية

وهي جزء من الارض التي اجرت للمستثمر صالح سالم بأثواب لشخص اسمة عبد الكريم الصباري وفق خطاب من وزير الصناعة السابق احمد محمد صوفان ، مساحتها (9050) متر مربع بإيجار قدرة (40) ريال للمتر المربع تدفع سنوياً وتم توقيع العقد في 16/مايو/1998م ، بحيث يقوم المستثمر بإقامة ثلاثة مصانع هي: مصنع لتجميع البرادات المنزلية، مصنع للملابس الجاهزة، مصنع للبلك الاسمنتي ، ومنح المستثمر الحق بإضافة اي مشاريع صناعية اخرى، وتم توقيع العقد مع المستثمر عبد الكريم الصباري في اكتوبر 1995م ، ولم ينفذ المستثمر ايّاً من التعهدات المنصوص عليها في العقد رغم انذاره من قبل مكتب الصناعة عدن بتنفيذ العقد عبر خطاب مؤرخ بتاريخ 10 اكتوبر 2001م. ولم تتخذ اي اجراءات عقابية ضده، كما لم يعرف مصير الارض التي تم تأجيرها له.

7- مصنع الصابون

وافق مجلس الوزراء على اثناء الكيان القانوني لمصنع الصابون الذي يقع في محافظة عدن وايلولة ممتلكاته على النحو التالي:

- بيع اصول ومنشآت المصنع للمستثمر شركة الخير لصاحبها محمد شائف ضبعان بمبلغ (10) مليون ريال وهو نفس المستثمر الذي تمت خصخصة المخبز الشعبي له.

- تأجير موقع المصنع للمستأجر بـ (50) ريال للمتر المربع سنوياً بغرض انشاء معرض للمنتجات الصناعية ومجمع تجاري اداري استثماري في الموقع ولم يلتزم المستثمر بنصوص العقد الموقعة معه.

ب- تقييم تصفية المصانع في عدن والاثار الاقتصادية والاجتماعية (مكتب وزارة الصناعة والتجارة 1997م، ص 9-11)

1- إن حالة الخصخصة الوحيدة التي تمت على اساس المزاد تمثلت في خصخصة مصنع الزيوت النباتية الذي سجل بيع آلاته ومعداته اعلى قيمة على الاطلاق بلغت (64) مليون ريال ، كما انها الحالة الوحيدة التي التزم فيها المستثمر في تنفيذ بنود عقد الخصخصة وهو المستثمر صالح سالم بأثواب ، الذي نجم عن توقيع العقد معه عن اقامة ثلاثة مصانع هي: (مصنع التبوغ ،مصنع لإنتاج الأيسكريم ، مصنع لإنتاج الزبادي) وبتكلفة استثماريه بلغت على التوالي (10-1-3,5) مليون دولار على التوالي واستيعاب عمالة جديدة في المصانع المذكورة عددها على التوالي (60-45-54) عامل على التوالي كما التزم بدفع ايجارات الارض بانتظام.

2- في بقية حالات الخصخصة الست لم يلتزم المستثمرين فيها ببنود العقود الموقعة مع وزارة الصناعة ولم تقام اي مشروعات بديلة عن المصانع التي تعرضت للتصفية، كما لم يعرف مصير الارض التي تم تأجيرها الى المستثمرين.

3- اتباع اسلوب التصفية وبيع الاصول المادية والعقارية.

4- جرى خصخصة ثلاثة مصانع هي: (مصنع الاحذية الجلدية، مصنع الشهداء للملابس، تعاونية الصناعات الجلدية) لمستثمر واحد هو يوسف عبد الودود سعيد صاحب مصنع صلاح الدين للمنتجات البلاستيكية الذي يقع في مدينة الحديدة. كما تمت خصخصة (المخبز الشعبي)(المعلا) ومصنع الصابون) للمستثمر محمد شائف ضبعان صاحب شركة الخير غير المعروفة.

5- لم تتخذ اي اجراءات عقابية بحق المستثمرين المذكورين جراء عدم التزامهم بالعقود الموقعة معهم.

6- تم ضم عدد من المؤسسات العامة الناجحة للمؤسسة الاقتصادية اليمنية هي:

أ- المؤسسة العامة للملح.

ب- المؤسسة العامة للنجارة.

ج- المؤسسة العامة للمطاحن.

د- المؤسسة العامة للأقمشة والكهربائيات.

هـ- المؤسسة العام للحوم.

وعلى أثر ضم المؤسسات المذكورة للمؤسسة الاقتصادية اليمنية اصبحت مؤسستين على الاقل في عداد المؤسسات المدومة وهي المؤسسة العامة للنجارة والمؤسسة العامة للمطاحن، كما تم التصرف بأصولها واراضها وكل ممتلكاتها بطريقة غير معروفة ولم نجد اجابات عن ذلك.

7- هناك مؤسسات صناعية اخرى وهي الاكثر عدداً تمت خصخصتها ولم تتوفر اي وثائق عن الطريقة التي اتبعت لتصفيتها والمعروف فقط هي انها اصبحت في حكم المصانع المدومة اذ لم يتبقى لها اثر وهي: (سعاد، 2000م، ص 14-15).

- المؤسسة العامة للألبان.

- مصنع الثورة للمنتجات الحديدية. (تم تأجيرها بالكامل ومن ثم تصفيته)

- مؤسسة اوسان للبسكويت والحلويات.

- مصنع الغاز.

- مصنع الغزل والنسيج.

- مصنع الدباغة الوطني.

- مصنع الادوات الزراعية والمعدنية.

- المؤسسة الوطنية للمشروبات. (صيرة)

- مصنع معجون الطماطم.

- مصنع الجندي للبلاستيك.

- تعاونية المرأة للخياطة.

- المخبز الآلي (المنصورة).

- الشركة الوطنية للإسفننج والأثاث المعدني.

- شركة الطلاء والأملشن.

- الشركة اليمنية للصناعات المطاطية.

ويمكن القول اليوم ان دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية قد خسرت كل مقدراتها الصناعية ولم تعد هناك من منشآت صناعية عدن يمكن التعويل عليها في البناء الصناعي مستقبلاً.

إن ما تعرضت له الصناعة من تدمير ونهب وعبث ممنهج بلغت حد القضاء على مقدرات التنمية الصناعية التي كلفت اليمن الديمقراطي عقوداً لبنائها ما يدفعنا القول بأن وحدة عام 1990م بين اليمن الديمقراطي والعربية اليمنية انما جاءت بهدف تدمير كل مقدرات اليمن الديمقراطي وهذا ما اوضحته الفرضية بان منافع الخصخصة بمدينة عدن لم تحقق بشكل صحيح ولم تراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

نستطيع ان نستنتج من العرض السابق ان الآثار الاقتصادية والاجتماعية للخصخصة يمكن حصرها في الاتي:

1. ادت سياسات الخصخصة الى التدمير الكلي لصناعة الجنوب، اذ لم تعد توجد اي منشأة صناعية باستثناء مصافي عدن التي نجت بأعجوبة من المحاولات المتكررة لخصخصتها، رغم ان محاولات النيل منها لازالت مستمرة.
2. خسرت البلد مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والتي كانت تبلغ حوالي 27% من قيمة الناتج.
3. فقدان البلد البنية الصناعية التي كان من المأمول تطويرها ووصولها لصناعة قادرة على الصمود والتحديث.
4. فقدان الصناعة أصولها مثل الآلات والمعدات ومساحة الأراضي المقام عليها المصانع.
5. خسارة السوق لسلع منتجات محلية عالية الجودة وبأسعار مناسبة في متناول المستهلك إضافة الى خسارة البلد للعملة الصعبة التي سخرت لاستيراد السلع البديلة.
6. فقدان فرص العمل لعدد من العاملين الناجم عن الخصخصة في قطاع الصناعة حيث بلغت حوالي (14,5) ألف عامل لوظائفهم وما ترتب عن ذلك من فقدان مصدر دخل أكثر من (14) ألف أسرة وربما أكثر.
7. ساهمت الصناعة في توظيف عدد كبير من العمالة وخارجي الجامعات بالتخصصات المختلفة، الا ان الخصخصة قضت على فرصة بقاء الصناعة وإمكانية تطويرها وانعكس ذلك على عدم وجود فرص للامتصاص البطالة.

5- متطلبات إعادة بناء الصناعة في عدن:

قبل الولوج الى عرض بعض المقترحات لإعادة بناء الصناعة في الجنوب نعرض باقتضاب لواقع الصناعة في الجنوب ولهذا السبب سيتم دراسة المبحث الرابع من خلال مطلبين هما:

أ- الواقع الراهن للصناعة في عدن

عرفنا من دراستنا للطريقة التي تمت بها الخصخصة في عدن أن تلك السياسة قد أتت على تدمير شامل لصناعة الجنوب الى الحد الذي يمكن القول فيه أن قطاع الصناعة في عدن بات في حكم العدم تقريباً.

كما أن السياسات التي مورست ضد القطاع الخاص في الجنوب كانت من الظلم الى الحد الذي جعل القطاع الخاص الجنوبي غير قادراً على الاستمرار ولو بالحدود الدنيا الامر الذي قاد الى افقار رجال الاعمال الجنوبيين ودفعهم الى دائرة الفقر

خصخصة قطاع الصناعة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على مدينة عدن

التي اتسعت في كل جغرافيا الجنوب، وحتى محاولات الاستثمار من قبل القطاع الخاص الجنوبي قوبلت بسياسات ابتزاز من قبل قوى النفوذ للنظام اليمني الامر الذي دفع القطاع الخاص الجنوبي الى الاحجام عن الاستثمار في مشروعات استثمارية في عدن وكل جغرافيا الجنوب.

إن كل السياسات التدميرية الظالمة سواءً تجاه القطاع العام او الخاص في الجنوب انعكست بشكل جلي على الواقع للصناعة في عدن والذي ظهر من تتبعنا لهذا الواقع ان الصناعة في عدن اليوم والتي تتبع القطاع الخاص هي عبارة عن معامل صغيرة لا يمكن اعتبارها اساساً لبناء صناعي واعد وان وجدت بعض الصناعات فهي لا تتبع لرجال اعمال جنوبيين. وسوف نوضح عدد المنشآت الصناعية الصغيرة في عدن كمالي: (الجهاز المركزي للإحصاء، 2017-2020م)

- 1- صناعات استخراجية: وتتمثل في استخراج الملح والكسارات.
 - 2- صناعات تحويلية: مواد غذائية ومشروبات وتتكون من الآيس كريم، الدقيق، النخالة، مشروبات غازية، ثلج، بهارات.
 - 3- منتجات التبغ: وتتمثل في السجائر.
 - 4- صناعات نسيجية: وتتكون من قمصان، معاوز، منتجات أخرى.
 - 5- منتجات الخشب: تتكون من غرف النوم، غرف استقبال، مجالس عربية، منتجات أخرى.
 - 6- الطباعة والنشر: وتتمثل في المطبوعات.
 - 7- مشتقات نفطية: وتتمثل في غاز سائل (تعبئة).
 - 8- منتجات كيميائية ومشتقاتها: وتتمثل في الطلاء والاملشن .
 - 9- منتجات بلاستيكية: وتتمثل في أكياس بلاستيكية.
 - 10- منتجات المعادن المشكلة: تتكون من اصلاح السفن والخراطة، أدوات منزلية معدنية، منتجات المنيوم.
 - 11- صنع الآلات والأجهزة الكهربائية الغير مصنفة في مكان اخر: وتتمثل في بطاريات سائلة.
- وسوف نعرض البيانات واقع الصناعة في عدن في الجدول رقم (3) على النحو الآتي:
- جدول رقم (3) عدد المنشآت الصناعية وقيمة الإنتاج الصناعي من الناتج المحلي الاجمالي في مدينة عدن للفترة: 2008-2020م. (مليون ريال)

السنة /البيان	قيمة الإنتاج الصناعي	عدد المنشآت الصناعية	متوسط عدد العاملين	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة الإنتاج الصناعي الى الناتج المحلي الاجمالي %
2008م	70480	20	3410	6072272	1,2
2009م	52319	19	3233	5772915	0,9
2010م	59130	14	1997	6786814	0,9
2011م	70079	13	1897	6644660	1,1
2012م	73636	12	1971	6875253	1,1
2013م	77501	10	1544	7468563	1,0
2014م	73461	10	1677	7139534	1,0
2015م	25791	5	1640	5729031	0,5
2016م	21891	5	1719	5115789	0,4
2017م	56786	7	1182	5036105	1,1
2018م	111028	8	1702	1157873	9,1
2019م	121094	8	1367	1260626	9,6
2020م	171015	8	1381	1399803	12,5
المتوسط	-	-	-	-	3,1

المصدر:- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لمحافظة عدن للأعوام (2008-2013م)، (2014-2016)، (2017-2020).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) ما يلي:

- بلغت عدد المنشآت الصناعية في محافظة عدن في عام 2008م حوالي 20 منشأة صغيرة تم تناقصت واستمرت في التناقص لتصل 5 منشآت عام 2016م ، اي انها انخفضت بمعدل 75% ولم نجد مبرراً لهذا الانخفاض في عدد المصانع او المعامل سوى عدم الاستقرار السياسي في البلد وبالمقابل انخفض عدد العاملين خلال الفترة (2008م- 2016م) من 3410 عامل عام 2008م واستمر في الانخفاض حتى بلغ في عام 2016م عدد العاملين حوالي 1719 عامل بنسبة انخفاض بلغت حوالي 50,4% بسنة أساس 2008م، اما قيمة منتجاتها قد بلغت 70,480 مليون ريال عام 2008م الى (21,791) مليون ريال عام (2016م). وبعد ذلك عادت المنشآت الصناعية للارتفاع قليلا لتصل 8 منشآت صناعية صغيرة عام 2018م وظلت ثابتة حتى عام 2020م أي انها انخفضت بمعدل 40% بسنة أساس 2008م ، اما قيمة انتاجها 171,015 مليون ريال ، بينما عدد العمال انخفض ليصل 1381 عامل لنفس العام، خلال سنوات الدراسة وهذا مؤشر على ضعف الإنتاج الصناعي في الاقتصاد اليمني والذي يعود الى تصفية عدد المنشآت الصناعية كما رأينا سابقا.

- اما نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي شهدت انخفاض حاد خلال الفترة (2008 الى 2016م) من 1,2% لتصل الى 0,4% من الناتج المحلي تم ارتفعت قليلا هذه النسبة لتصل في الثلاثة الأعوام الأخيرة 2018م-2019م-2020م على التوالي 9,1% ، 9,6% ، 12,2% من الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من الارتفاع البسيط في نسبة مساهمة الإنتاج الصناعي الا ان هذا لا يعني ارتفاع قيمة الصناعة الحقيقي وهذا يعود الى انخفاض عدد المنشآت الصناعية المستمر.

- بلغ معدل متوسط نمو قيمة الإنتاج الصناعي 3,1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الدراسة، ولعل بيانات الواقع الراهن للصناعة في عدن تشهد على تدهورها البين، وهذا ما يؤكد الفرضية ان الخصخصة لم تحقق بشكل سليم فضلاً عن عدم وجود صناعات ذات اهمية استراتيجية لقطاع الصناعة في المستقبل باستثناء بعض مؤشرات نجاح صناعة الادوية في مدينة حضرموت التي يمكن ان تمثل نقطة انطلاق لتطوير صناعة الادوية في البلد.

ب- متطلبات إعادة بناء الصناعة في عدن

من الصعوبة بمكان الحديث عن آفاق تطور الصناعة في الجنوب بالنظر الى حالة الصناعة في مدينة عدن والجنوب كافة التي تناولناها في سياق هذه البحث من جهة وصعوبة التنبؤ بمتغيرات المستقبل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولكننا سنفترض ملائمة تلك المتغيرات في المستقبل.

إن العوامل الرئيسية التي حرصت مختلف تجارب التنمية الصناعية على توفرها تتمثل في الآتي: -

1. الاستقرار السياسي والتألف الاجتماعي.
 2. السياسات الاقتصادية الحكومية المناسبة.
 3. توفر المواد الخام والموارد البشرية والطبيعية.
 4. توفر البنى التحتية للاقتصاد القومي.
 5. تأمين مناخ استثماري ملائم أمنياً وسياسياً على النحو الذي يساعد على ازالة مخاوف المستثمرين من احتمال حدوث اضطرابات سياسية واجتماعية قد تؤثر على نشاطهم الاستثماري مستقبلاً.
- وهناك عدد من المتطلبات التي من شأن اخذها في الاعتبار عند صياغة استراتيجية التنمية الصناعية يمكن عرضها باختصار على النحو الآتي: -

أولاً: الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع الصناعة الذي يتمثل في:

- سن قوانين تشرع للإطار المؤسسي للصناعة وتنظيم عمل القطاع على نحو ينسجم مع متطلبات التنمية الصناعية، بالاستفادة من تجارب التنمية الصناعية في البلدان التي حققت سياساتها نجاحات في التنمية الصناعية.
- اقامة مؤسسة حكومية متخصصة (وزارة مثلاً) تشرف على نشاط قطاع الصناعة وتحفز الاستثمار فيه، وهو امر يستوجب الاعتماد على الكوادر والخبراء في مجال تنظيم وتخطيط النشاط الصناعي.
- ثانياً: دراسة متطلبات القطاع الصناعي من البنى التحتية والعقارات التي يعتمد عليها نشاط القطاع بكل ما يتطلبه من طرقات و طاقة كهربائية وموانئ...الخ من عناصر البنى التحتية.
- ثالثاً: تطوير المعاهد المهنية اكاديمياً على النحو الذي يجعل من مخرجاتها اكثر جودة علمياً وفنياً، وتوسيع نشاط المصانع الفنية والمهنية بحيث يعمل على رفع مهارات وقدرات العمالة الموجودة في سوق العمل حالياً بما يتناسب مع سياسات واحتياجات التنمية الصناعية المنتظرة، والاستفادة من امكانيات كليات الهندسة والاقتصاد والعلوم الادارية في جامعة عدن لتلبية حاجة الصناعة من الكوادر العلمية المتخصصة.
- رابعاً: دراسة امكانات اقامة مصانع لإنتاج السلع بغرض احلال الواردات مع دراسة جدوى ذلك التوجه من الناحية الاقتصادية.
- خامساً: التركيز على الصناعات الغذائية الزراعية التي تتوفر مواردها الخام في قطاع الزراعة، كالصناعات الغذائية والنسيجية، واىلا اهتمام في اقامة صناعة مواد البناء التي تتوفر مواردها الخام في البلد وبالتحديد صناعة الاسمنت التي دلت الدراسات على توفر مواردها الخام في أكثر من منطقة.
- سادساً: دراسة امكانات الولوج في الصناعات البتروكيماوية وبالنظر الى توفر النفط في الجنوب وبكميات اقتصادية.
- سابعاً: الاهتمام بصناعات الطاقة المتجددة وبالأخص الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء من هذه المصادر النظيفة.
- ثامناً: دراسة امكانات اقامة مناطق صناعية على وفق الاسس الاقتصادية والفنية التي تخدم التنمية الصناعية في المستقبل.
- تاسعاً: اقامة مراكز معلومات لتوفير المعلومات للمستثمرين والمهتمين الذين يرغبون في التعرف على مزايا الاستثمار في قطاع الصناعة، وجعل المعلومات متاحة لكل الجهات التي تحتاجها وفي المقدمة منهم المستثمرين المحليين والأجانب .
- عاشراً: اجراء الدراسات والمسوحات الاستكشافية عن المعادن والمواد الخام التي تقدم للصناعة التحويلية ما تحتاجه من المواد الخام المحلية.
- الحادي عشر: تطور نشاط القطاع المصرفي بما يساعد على توفير التمويل اللازم للتنمية الصناعية.
- الثاني عشر: ارساء سياسات اقتصادية فعالة ومحفزة للاستثمار في الصناعات الاستخراجية والتحويلية.

6- النتائج:

توصل البحث الى عدد من النتائج كالآتي:

- 1- حظي قطاع الصناعة باهتمام قيادة دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الامر الذي انعكس على تطوير القطاع حيث زادت التوظيفات الاستثمارية من 4 مليون دينار في عام 1971م الى 12.1 مليون دينار عام 1975م وإلى 17 مليون دينار عام 1980م و 22.6 مليون دينار عام 1985م الى 57.8 مليون دينار عام 1987م والذي انعكس على زيادة الناتج الصناعي الذي مثلت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الجنوبي خلال السنوات المذكورة من 17% عام 1971م الى 15.4% عام 1975م و 24.1% عام 1980م الى 27% عام 1985م الى 27.8% عام 1987م وزاد عدد العمال خلال نفس الفترة من 5906 عام 1975م الى 11,387 عام 1980م الى 12,963 عام 1985م الى 14,385 عام 1987م .
- 2- حققت دولة (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) خلال الفترة محل الدراسة حالة من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني وبعيدا عن محل ظروف الفساد والمحسوبية ورغم دورات الدم التي حدثت في الجنوب ، إلا ان دولة القانون مثلت قاسما مشتركا ونمط حياة لقيادة وشعب الجنوب ، اذا لم يكن من المسموح سياسياً واجتماعياً أن تؤدي الخلافات الى خسارة دولة القانون.
- 3- أدت السياسة التي صفيت بموجها المصانع في مدينة عدن بعد حرب 1994م الى القضاء التام على قطاع الصناعة في دولة اليمن الديمقراطية سواء كان العام ام التعاوني الى درجة يمكن معها القول ان دولة اليمن الديمقراطية جرد من مقدراته الصناعية بطريقة عبثية.
- 4- بلغت عدد المنشآت الصناعية في محافظة عدن 20 منشأة ولقد بلغت نسبة مساهمة الإنتاج الصناعي 1,2% من الناتج المحلي الاجمالي 2008م، تم انخفاض تدريجيا عدد المنشآت لتصل 10 منشآت صناعية ونسبة مساهمة الإنتاج الصناعي بلغ 1,0% من الناتج المحلي عام 2014م ، وازدادت في الانخفاض لتصل 5 منشآت ونسبة مساهمة الإنتاج الصناعي 0,4% من الناتج المحلي عام 2016م، تم بعد ذلك ارتفعت قليلا عدد المنشآت لتصل 8 منشآت وبلغت مساهمة الإنتاج الصناعي 12,2% عام 2020م ويعود الارتفاع الى زيادة قيمة الإنتاج الصناعي من الدقيق والنخالة، ولقد بلغ معدل متوسط نمو مساهمة الإنتاج الصناعي 3,1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة.
- 5- إن الحرب الاقتصادية للنظام اليمني طالت كل المجالات الإنتاجية والخدمية والبنية التحتية في مدينة عدن ، فانه يمكن القول ان التدمير الممنهج والشامل قد حرم مدينة عدن خاصة ودولة اليمن الديمقراطية عامة من كل مقدراته في مختلف المجالات وعلى الجنوبيين ان يعيدوا بناء اقتصادهم من الصفر اذ لم تقتصر سياسة الافقار للعمال الصناعيين وغيرهم بل امتدت لتشمل قطاع الاعمال الجنوبي الذي تعرض لمحاربة ممنهجة افضت الى افقار معظم رجال الاعمال الجنوبيين ليفسح لقطاع الاعمال اليمني الاستحواذ على فرض الاستثمار في الجنوب وتحويل الجنوب الى سوق لبيع منتجات منظمات الاعمال اليمنية وهنا تجلى الأثر الاقتصادي لتصفية الصناعة في دولة اليمن الديمقراطي، اذ لم تعد توجد منشأة صناعية في الجنوب اليوم.
- 6- شمل الأثر الاجتماعي لتصفية قطاع الصناعة في مدينة عدن الى حرمان أكثر من 14.5 ألف عامل من وظائفهم وتركهم بدون عمل وما ترتب على ذلك من فقدان أكثر من 14 ألف أسرة لمصدر دخلهم الوحيد.
- 7- لم يتم انجاز أي مشاريع بديلة للمصانع التي تم تصفيها على وفق العقود التي ابرمت مع المستفيدين من التصفية كما لم تتخذ أي إجراءات قانونية من أي نوع ضد الذين صفيت المصانع لمصلحتهم وبين التصفية والإهمال والمصادرة ضاع قطاع الصناعة الجنوبي بالكامل.

توصيات:

- 1- اعداد رؤى اقتصادية لكل القطاعات على النحو الذي يمكن أصحاب القرار من اكتشاف القطاعات التي تمتلك فرص توليد عوائد إنتاجية أكبر.
- 2- تهيئة بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية عبر الترويج للفرص الاستثمارية المتوفرة في بلادنا.
- 3- صياغة استراتيجية تنمية لقطاع الصناعة تقوم على مبدأ الأولوية لاستغلال الموارد المحلية عبر إقامة مصانع لتحويل المواد الخام المحلية، على ان يتم تسويق الفرص الاستثمارية في هذا المجال على النحو الذي يخدم بناء قاعدة صناعية تستوعب المصادر المحلية من المواد الخام المتوفرة في بلادنا.
- 4- التفكير الجدي بإقامة مناطق صناعية لإنتاج المنتجات متنوعة الطابع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للاستثمار في المناطق الصناعية المزمعة.
- 5- إعادة بناء الصناعة الزراعية التي تستوعب المنتجات الزراعية الخضروات والفواكه.

7- المصادر:

أولاً: المراجع:

- 1- الأمين، عبد الوهاب، (2000م)، التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة، دار حافظ للنشر والتوزيع، الأردن .
- 2- الببلاوي، حازم، (1999م)، دور الدولة في الاقتصاد، الناشر مكتبة الأسرة، القاهرة.
- 3- زكي، رمزي (1999م)، العولمة المالية- الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي، دار المستقبل العربي ، الكويت .
- 4- عبد القادر، محمد عبد القادر، (1999م) اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة .
- 5- هانكي، ستيف، (1990م)، تمويل الملكية العامة الى الملكية الخاصة ، ترجمة محمد مصطفى ،دار الشروق ، القاهرة .

ثانياً: الدراسات والمجلات والتقارير السنوية:

- 1- الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (1997م)، الخصخصة في دول الاسكوا ذات الاقتصاد المتنوع، الأمم المتحدة، نيويورك.
- 2- الجابري، هزاع علي، (1978م)، اتجاهات التصنيع وآفاقه المستقبلية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، المعهد القومي للتخطيط، دراسة دبلوم عالي ، الكويت .
- 3- رحومة، عبد السلام مسعود (2006م)، تجارب الخصخصة واثارها في رفع الكفاءة الاقتصادية ،مجلة العلوم الإنسانية، العدد (29) ، ليبيا .
- 4- عباس، سمير عبود وآخرون، (2011م) الخصخصة وتحديد رؤى للإصلاح الاقتصادي العراقي ،مجلة العلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (26) ، العراق .
- 5- عبدالرحيم، سعاد عثمان (2000م)، الخصخصة والمرأة العاملة - محافظة عدن نموذجاً ،المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ،أوراق يمانية ،العدد (11)،دمشق .
- 6- الجهاز المركزي للإحصاء، كتب الإحصاء السنوي (1983م، 1984م ، 1985م-1986م ، 1988م)، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.
- 7- الجهاز المركزي للإحصاء، كتب الإحصاء السنوي (1990م-1995م). محافظة عدن.
- 8- الجهاز المركزي للإحصاء كتب الإحصاء السنوي (2008-2013م)،(2014-2016) ،(2017-2017) ، محافظة عدن .
- 9- مكتب وزارة الصناعة والتجارة (1997م)، واقع خصخصة الوحدات الاقتصادية في محافظة عدن،
- 10- النتائج العامة لتعداد المنشآت (1973م) (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) ،صادر في يناير 1976م
- 11- الخصخصة، موقع المعرفة 2022/6/28م www.marefa.org